

## المقدمة

منير بشور

لا يكاد يخلو حديث عن الإصلاح أو الإعمار أو السيادة أو التقدم من الإشارة إلى الدولة، وإلى الدور المنتظر منها في هذه المجالات، خصوصاً في بلدان كلبنان مرّت بحروب ومنازعات. فالدولة منتظر منها أن تكون المنقذ والحامي والمسعف، كما يُنتظر منها أن تكون الموجه والمرشد والمرشد. «فالحق على الدولة» كما يقال، تقريباً في كل شيء، يقابله البعض بالقول: «كما تكونون يوتى عليكم». وهذا القول الأخير يدفع إلى الواجهة آمالاً تُعلّق على دور المجتمع المدني، أو المجتمع الأهلي (من دون توضيح الفارق بينهما)، بأن يكون هو المنقذ أو المسعف، والموجه والمرشد، إن لم يكن كبديل عن الدولة، فكرديف لها.

والمجتمع الأهلي في لبنان، (بمعنى الطوائف الدينية) أقدم بكثير من الدولة، (بالمعنى الحديث للكلمة). والمجتمع الأهلي أقدم أيضاً من المجتمع المدني. وعندما بدأ هذا الأخير يثبّت أقدامه بعض الشيء على الخريطة الاجتماعية/السياسية، واجه ولا يزال محاولات استيعابه من قبل المجتمع الأهلي، إن لم نقل إن هذا الأخير نجح في ذلك وابتلعه بالكامل (يفسر هذا بعض الشيء سبب الخلط بين المفهومين في الكتابات الشائعة). ولكن، بالرغم من كلّ هذا، فلا يزال لكلمة الدولة سحر خاص يتعلّق به ويدعو إليه حتى أولئك المثبّته أقدامهم في تربة الولاءات الأولية<sup>1</sup>، والذين يستمدّون من هذه

١ - هي ترجمتنا لكلمة Primordial Loyalties، أي تلك الولاءات التي تعود إلى «الأصل» =

التربة قوتهم وأسباب سطوتهم، فيدعون إلى بناء دولة المؤسسات والقانون بدل دولة الأشخاص (أو دولة الطوائف أو العوائل). وفي هذا السياق شاع القول في عهد قريب من تاريخ لبنان: لقد بنينا دولة الاستقلال، وعلينا الآن بناء استقلال الدولة.

في البلدان «النامية» كلبنان، تصطدم هذه النزاع التي تدفع إلى التمسك بالدولة، وإلى بناء المؤسسات والقانون والاستقلال، بالنزاع الخاصة أو الولاءات الأولية كما سميتها، إن عاجلاً أو آجلاً. وتصاحب المواجهة بين هذه وتلك فتاوى تدفع إلى الساحة سجالات ومداوات فلسفية وقانونية تتمحور حول كلمة «الحرية»، أي حرية المجموعات (أو الطوائف والعشائر). ويتحول السؤال نصل حاداً: كيف يمكن النجاح في بناء الدولة من دون القضاء على حرية المجموعات؟ لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن تاريخ لبنان بأكمله يتلخص بمثل هذا السجال، الذي يشتد ويحتمد ليصل أحياناً إلى حد الاقتتال. وقد تجسّد هذا، من الناحية القانونية، بالصيغة اللبنانية، وبال دستور المعلن عام ١٩٢٦، خصوصاً في مواد المتعلقة بحقوق الطوائف - المادة العاشرة في نطاق التربية والتعليم بشكل خاص، «التعليم حر... ما لم يخل... ولا يمكن أن تمس... على أن تسير...»، والتي تشكل فيها الكلمات الشرطية: «ما لم... على أن»، بؤرة التحدي المستمر للبنانيين لأن يرتفعوا إلى مستوى التزواج الخلاق بين الحرية والمصلحة العامة<sup>٢</sup>.

وأوضاع التعليم في لبنان، في سياقها التاريخي، وكما تطوّرت، خصوصاً منذ اتفاق الطوائف، وكما هي عليه الآن، هي ميدان خصب وغني لاستكشاف

= أو «النسب»، والمستندة إلى روابط الدم أو القربى أو العشيرة أو الطائفة، مما يرثه الإنسان، والسائدة في المجتمع الأهلي، بالمقابل لتلك الروابط التي يكتسبها المرء بعد الولادة نتيجة لجهده الشخصي أو لمؤهلات وخصائص شخصية.

٢ - من اللافت أن القانونيين الأساسيين لكل من حكومة اللاذقية وحكومة جبل الدروز المعلنين في ١٤ أيار ١٩٣٠ في عهد الانتداب الفرنسي، قد نصّوا، في المادة الخامسة لكلّ منهما، على الكلمات نفسها تقريباً الواردة في المادة العاشرة من الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦. وقد جاءت هذه الكلمات في دستور كلّ من حكومتي اللاذقية وجبل الدروز بالشكل التالي: «التعليم حر ما لم يكن مخالفاً للنظام العام... ولا يتقص من حق الطوائف في أن يكون لها مدارسها بشرط...». لمراجعة هذه النصوص أنظر الخوري، يوسف قزما: الدساتير في العالم العربي، بيروت، الحمراء، ١٩٨٩، ٢٢٩ و ٢٣١.

الطريقة التي استجاب بها اللبنانيون لهذا التحدي. ولهذا قررنا، في الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، أن نجعل محور هذا الكتاب السنوي الأول الصادر عنها موضوع الدولة والتعليم. وكان في هذا شيء كثير من المغامرة، ولكنها مغامرة مشوبة بالتوق إلى المعرفة، وإلى الكشف عن الجديد.

وهذا التوق مشوب أيضاً بكثير من القلق والاضطراب. ذلك أننا في الوقت الذي ما زلنا فيه نرزح تحت نوازع العشيرة والطائفة والعائلة، ونوازع التقدّم المتمثلة بمفاهيم من مثل المجتمع المدني وسيادة الدولة وبناء المؤسسات، فقد أصابتنا، من دون أن نتحسّب لها، موجة الخصخصة أو التخصيص من جهة، وموجة العولمة من جهة ثانية، مثل كلّ بلدان العالم الأخرى. وأصبح اللبناني مشدوداً باتجاهين متقابلين في الوقت نفسه: اتجاه النوازع والولاءات الأوليّة، واتجاه العولمة واقتصاد السوق. وفضلاً عن تأثير هذا الإنشداد على الأوضاع النفسية والاجتماعية للبنانيين، خصوصاً النشء الجديد منهم، فهو يكاد يسحب من تحت أقدام الدولة البساط، ويضعها في موضع الشك والتساؤل، بالنسبة للشرعية التي تحصّنت بها لمدة طويلة من الزمن. ذلك أن الخصخصة، في الجوهر، تتضمن دعوة لرفع يد الدولة عن مجريات الأمور لتصبح أقرب إلى شرطيّ المرور يراقب حركة البيع والشراء من دون أن يتدخل بأكثر من إطلاق صفارات الإنذار أو التحذير. أما العولمة فهي، مثل القدر المحتوم، تضرب في لبنان مثل ما تضرب في كلّ بقاع الأرض، تختصر المسافات، وتزيل الحدود، المكانية منها والزمانية، حتى يبدو المرء معرّضاً للإنتماء إلى كلّ شيء وإلى لا شيء في الوقت نفسه، وتصبح الدولة، بمعناها الحصري القديم، المرتبط بشعب معين في أرض معينة، من الذكريات البالية.

مثل هذه الأفكار راودتنا ونحن نعدّ لكتابنا السنوي، وأملنا بأن يتم تناولها من قبّل بعض الكتاب، وأن يتناول غيرهم مفهوم الدولة بمعناها التقليدي، وأن يفتح باب النقاش والتفكير المتعمق حول هذه المسائل كلّها، ما يمتّ منها إلى المفاهيم القديمة بصلة، وإلى المفاهيم والتحديات الجديدة. وكان علينا أن نأمل، وأن نطلق دعوتنا، وننظّم عملنا، فشكّلنا لجنة ثلاثية مكونة منّي ومن هنري العويط ورؤوف الغصيني، وضعت مخطّطاً عاماً للكتاب، وحددت إطاره العام والأهداف التي يسعى إليها، كما حدّدت طريقة العمل والمراحل الزمنية. ثم طلبنا إلى مجموعة من الباحثين تقديم عروض للكتابة حول مواضيع يختارونها

هم بأنفسهم شرط أن تنسجم مع الإطار والمخطط العام الموضوع للكتاب . وعندما وصلتنا العروض ، وقد بلغ عددها أربعة وعشرين ، ناقشناها ، وطلبنا من معظم أصحابها الكتابة . وفي نهاية الأمر وصلتنا إحدى عشرة مخطوطة أخضعناها كلها لقراءات مدققة ، وطلبنا من معظم أصحابها إدخال تعديلات أو إضافات عليها ، وفي بعض الحالات طلبنا ذلك ثلاث مرات أو أربع بعد قراءات متكررة . وفي نهاية الأمر استقر رأينا على ستة بحوث هي التي تقدّمها في هذا الكتاب ، مضاف إليها مجموعة من المقابلات المسجلة مع تسعة أشخاص ، ستة منهم كانوا وزراء للتربية ، وثلاثة شغلوا مراكز إدارية عليا في الوزارة .

وبالطبع ، فإن الحصيلة التي يضمّها هذا الكتاب ليست هي تماماً ما تمنيناه ، فقد طمحنا إلى أكثر من ذلك ، خصوصاً بالنسبة للإحاطة بمواضيع معينة ، يشكّل غيابها عن هذا الكتاب ثغرات لا يمكن تبريرها سوى بالقول إن طبيعة الكتب التجميعية ، وهذا الكتاب واحد منها ، معرضة لمثل هذه الثغرات ، لأنها تقدّم أصواتاً متعددة حول الموضوع الواحد . ولهذا حسناته وسيئاته . وحسبنا أن نفتخر بالحسنات ونأسف للسيئات ، على أمل أن تتكاثر الأولى وتقلّ الثانية مع تراكم الخبرات والتجارب ، ومع الكتب السنوية المقبلة التي تنوي الهيئة اللبنانية إصدارها في المستقبل .

وبين الحسنات التي نفتخر بها أن مجموعة الأبحاث التي يضمّها هذا الكتاب لا تنطلق من مواقف ايديولوجية واحدة ، كما أنها تختلف في المنهجية وفي أساليب التعبير . ولم نتدخل نحن من جهتنا لتغيير هذه المواقف أو التأثير فيها ، أو لتغيير المنهجيات والأساليب ، طالما أنها حافظت على السلامة العلمية ، ودعمت الرأي والتحليل بالبرهان وبالمنطق . وهكذا فإن الأبحاث التي يضمّها هذا الكتاب ليست متنوعة العناوين وحسب ، وإنما متنوعة الإتجاهات والمشارب وأساليب التعبير .

في الفصل الأول يكتب إيليا حريق بحثاً نظرياً في «ماهية الدولة ومسؤولياتها» ، فيميّز بين النظام السلطوي والنظام الديمقراطي ، كما يميّز بين الدولة والحكومة ، لينتقل إلى الحديث عن إشكالات الدولة الديمقراطية ، وعن الحالة اللبنانية . والبحث يتعدّى العرض والتحليل ليثير مواقف فذة ، لها انعكاسات مباشرة على التعليم وعلى الواقع اللبناني . وفي الفصل الثاني يختار

منير بشور أن يكتب عن فرنسا وإنكلترا، كبلدين «ناضجين» يختلف أحدهما عن الآخر في طريقة النظر إلى مسؤوليات الدولة ومهامها، ويقدم أمثلة عن ذلك من تاريخ كل منهما ليخلص إلى استنتاج أنه بالرغم من الفوارق الكبيرة في التجارب لكل منهما، وللأوضاع التي يعانين منها، فإن السنوات الأخيرة تظهر أن كلاهما يتجه باتجاه الموقف المعروف عن الآخر. يلي هذين الباحثين أبحاث متعلقة بالوضع اللبناني، فيتناول حسان قبيسي، في الفصل الثالث، موضوع الدولة في لبنان والتعليم الرسمي، ويدخل في مراجعة تاريخية وسياسية / إجتماعية مستفيضة تبدأ بالعثمانيين، وتنتقل إلى الإنتداب الفرنسي، ثم إلى عهد الاستقلال، ليخلص من ذلك إلى استنتاج مفاده أن مصير المدرسة الرسمية في لبنان رهن بتغيير السلطة السياسية والواقع السياسي. أما خليل أبو رجيلي فيتناول، في الفصل الرابع، إنفاق الدولة على التعليم، فيستعرض الإنفاق المباشر، من خلال وزارة التربية، وكذلك الوزارات الأخرى المعنية بالتعليم، وينتقل بعدها إلى الحديث عن الإنفاق غير المباشر، والمتمثل بالمنح والتقديمات المدرسية، ويدخل في شعاب ذلك وتفاصيله، كاشفاً عن أنواع من المصروفات غير المعروفة للقارئ العادي، ويثير تساؤلات متعلقة بالجدوى، والعدالة، والمساواة، ثم ينتهي من ذلك إلى استعراض المخصصات المرصدة للتعليم في مشاريع مجلس الإنماء والإعمار، وكذلك إلى مصادر التمويل الخارجي والإعانات الدولية، فتتجمع من كل ذلك حصيلة من المعلومات قلما عرفت في الكتابات عن تكاليف التعليم في لبنان. بعد ذلك يتناول رؤوف الفصيني، في الفصل الخامس، قضية تدريس الحقوق كنموذج للقضايا التربوية الساخنة في لبنان، حيث تواجه القوى الثقافية والسياسية المختلفة وجهاً لوجه، فتتكاثر الضغوط على الدولة، إذ لا يمكنها أن تتجاهل الأمر وتتغافل عن أهمية المواجهة والنتائج المترتبة عليها، فتقدم على استصدار القوانين واتخاذ الإجراءات كاشفة بذلك عن سياستها. ويتناول هنري العويط في الفصل السادس قضية أخرى ساخنة، وهي قضية معادلة الشهادات، ويختار أن يدرج مداولاته في هذا الشأن تحت عنوان ملفت، وهو «معادلات الدولة اللبنانية في تأليف لجنة المعادلات»، تعبيراً عن سياسة للدولة تتأرجح بين الفعل واللافعال، أو بين الجهل والتجاهل، مما يندر باستمرار التخبط أمام واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه الدولة والتعليم في لبنان.

وفي نهاية المطاف يقدم أنيس أبو رافع باقة من المقابلات التي أجراها مع تسعة أشخاص، ستة منهم شغلوا منصب وزير التربية في أوقات مختلفة خلال ربع القرن الأخير، وثلاثة آخرون شغلوا منصب مديرعام في الوزارة أو رئيس دائرة. والأفكار في هذه المقابلات، مثل المعلومات والأخبار، تجري بطلاقة وسهولة إذا ما قوبلت بالحذر والتأني في الصياغة المتبعة في الأبحاث الستة، فهي هنا طليقة، إلى حد كبير، في بعضها كثير من المفاجآت، وفي بعضها الآخر جرأة في الرأي، وتحسّر على واقع الحال. ولعل أهمية هذه المقابلات تكمن، ليس في الأخبار التي تنطوي عليها، ولا في الأفكار والإقتراحات التي وردت فيها وحسب، بقدر ما تكمن في صدورها كشواهد من رجال تبوأوا قمة الهرم التربوي في السلطة السياسية.

وتبقى في النهاية كلمة شكر واعتراف بالجميل لزميلي في لجنة الإشراف على هذا الكتاب هنري العويط ورؤوف الغصيني، ولرئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية عدنان الأمين، على دعمه وعلى صبره وطول أناته، وكذلك لجهاز السكرتارية والطباعة في الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية الأنتستين نورما ناصر وهبة عثمان، للجهود التي بذلتها في طباعة مسودات هذا الكتاب أكثر من مرة، وكذلك للطفهما ولياقتهما.

م.ب

١٩٩٩/٢/٢٧